نص رد ن

▪ علاء حسن

كاكا يونس

كغيره من العراقيين اضطر إلى دفع ضريبة الاحتقان الطائفي، فترك منزله الكائن في حي الدورة، ودكانه الصغير لبيع القرطاسية ، واتجه إلى مكان آخر من العاصمة ليكون بديلا آمنا ، كاكا يونس عرف عنه انه كان شابا متحمسا كبقية أشقّائه الآخرين لإقامة نظام ديمقراطي، والقضاء على الديكتاتورية نهائيا ، وتطلعاته هذه طالما طرحها في جلساته الخاصة مع الأصدقاء والمقربين .

حلم كاكا يونس اصطدم كما يقول بعقبات كثيرة، وحمل من وصفهم بسرّاق الديمقراطية بإثارة العنف الطائفي، ولذلك فهو ساخط اليوم على العملية السياسية، لأنه يراها عقيمة، أو دخلت في سن اليأس، وليس هناك من فسحة أمل لتحقيق الأمنيات والأحلام.

تعرض يونس للمظلومية من ثلاث جبهات بسبب انتسابه إلى مذهب لم يكن من خياراته، والمظلومية الأخرى انه من أبناء الكرد الفيليين، والثالثة تعاطفه مع حزب سياسي كان الحديث عنه من المحرمات، ولهذا كان يقول انه من المستحيل أن يعيش في ظل نظام جديد، يزيح كل هذه المظلوميات ويتخلص من أعبائها.

يونس وبسبب التهجير أيام الاحتقان الطائفي، وبعد تخليه عن كل أمنياته وأحلامه، اخذ يبحث عن حيّز آمن، ولم يفكر بالعودة إلى خانقين موطن أبناء عشيرته لأن عمله في بغداد يمنعه من التحرك خطوة واحدة لتغيير الجغرافيا لغرض تصحيح التاريخ.

في النظام الجديد وجد يونس نفسه مهمشا ومقصيا، بعد أن فشل في إقناع جهات رسمية بأنه كان سجينا سياسيا، ومن حقه مثل الآخرين الحصول على امتيازات أعطيت لمن تضرر من سياسة النظام السابق ، والإقصاء لدى يونس لايعني العيش على الهامش، فهناك مفردات أخرى قريبة من الإقصاء وبفعل ارتفاع ضغط الدم والذبحة الصدرية تعطلت لديه الكثير من الأعضاء فحرمه الإقصاء من إنجاب المزيد من الأبناء، فانتسب إلى المحرومين من ملذّات الحياة بسبب المرض والديمقراطية العقيمة.

يونس ملا شهاب سخر من رسائل التهديد بترك منزله ودكانه في أسرة معروفة، وكان والده الراحل معروف بمواقفه في مساعدة الآخرين من دون النظر إلى مذاهبهم، فهو يحضر مجالس الفاتحة، وله علاقات طيبة مع المسيحيين، يحضر مناسبات أفراحهم وأحزانهم ، ودكانه كان ملاذا لمثقفي الدورة من شعراء ومسرحيين وأساتذة كليات وتشكيليين، ومن صفات الملا انه يتحمل أمزجة هؤلاء، وغالبا ما كان يطلب من أبنائه ومنهم يونس الاهتمام بمن تناول كمية كبيرة من الخمر لإيصاله إلى منزله بسيارتهم الخاصة، صفات الملا انتقلت إلى أبنائه فكان يونس واستجابة لدعوة أبيه يحمل أمزجة المثقفين، في حالتي الصحو والسكر، وحينما ينزعج من عبارة أو شتيمة يؤجل العتاب إلى يوم الانتصار على الديكتاتورية.

الملا شهاب غادر الحياة قبل حصول الاحداث الدراماتيكية في العراق، ليلتحق بنجله يوسف الذي رحل هو الآخر إثر مرض عضال، فتحمل كاكا يونس مسؤولية الأب والشقيق، وبرغم الحزن الثقيل كان يرى حلمه قريبا ، لكن حراب القتلة كانت له بالمرصاد فدفع صحته ثمنا لممارسات سرّاق الديمقراطية، وعشاق السلاح.

وزارات تطلب معلومات أمنية تثير الشكوك!

موظفون: الاستفسارات شخصية وتسأل عن الفنون القتالية والانتماءات الحزبية للعاملين

استغرب موظفو وزارة (....) من وجود استمارة رسمية تتكون من خمس أوراق تتضمن معلومات شخصية بتفاصيل مملة ! وطالبت الوزارة من منتسبيها ملأها خلال خمسة أيام من تاريخ إصدارها على أن تكون الصورة الشخصية من ضمنها. ويشير الموظف (ا.م) إلى ان الاستمارة تحمل عنوان (استمارة معلومات أمنية) وتتكون من عشر أوراق ..حيث طالبت الوزارة ملء الاستمارة ذات الخمس أوراق بنسختين. مضيفا " تحتاج إلى أكثر من ساعتين حتى تستطيع أن تكملها نظرا للمعلومات الكثيرة والدقيقة التي تتضمنها".

□ بغداد/وائل نعمة

وهذه الاستمارات بدأت تنتقل مثل العدوى بين الدوائر الحكومية والوزارات المختلفة ،فكل يوم يتفاجأ الموظفون بهذه الأوراق التي لاتوزع لمرة واحدة في السنة بل ربما لأكثر من مرتين في العام الواحد –حسب وصف الموظفين- من جهته يؤكد عبدالزهرة الهنداوي مدير جهاز التخطيط في وزارة التخطيط إنهم لم يصدروا أي استمارة بهذا الشكل ،مشددا على أن الوزارة تقوم بتوزيع استمارات لأجل إجراء المسوحات التي دائما تأخذ طابع العموميات وليس التفصيلات الشخصية،مثل البحث عن معدلات البطالة التي تركز على دخل الفرد ،وفترة بقائه عاطلا ،فضلا عن استمارات أخرى لتحديد الواقع الاقتصادي والتي تأخذ بنظر الاعتبار وضع منزل الأسرة فيما لو كان ملكا أو مستأجراً وعدد العاملين في الأسرة وهل هم موظفو دولة أو في القطاع الخاص،لافتا إلى أن الوزارة لاتتدخل بالخصوصيات ولاتطلب معلومات شخصية،مبرئاً ذمة الوزارة من هذه الاستمارات ،لاسيما ان الهنداوي أكد ان التخطيط متوقف حاليا عن إجراء المسوحات الميدانية.

الجدير بالذكر أن الاستمارات الأمنية الموزعة تبدأ بالاستفسار عن الاسم الرباعي واسم الأم ومن ثم العلامات الفارقة واللغة والسكن ورقم التلفون وفصيلة الدم ،ثم تتطور إلى السؤال عن ملكية الموظف لسيارة وعن رقمها ،وعن السكن السابق وأسباب تغييره إلى آخر وأسماء أشخاص يعرفون الموظف في المنطقة القديمة والجديدة...وتستمر الغرابة في الاستمارة حتى تصل إلى الاستفسار عن :هل تعرض الموظف إلى اعتقال أو مطاردة! ومكان الاعتقال والمطاردة ،والسؤال عن الارتباطات الحزبية والدينية ،حتى يصل الأمر إلى انتماءات أقاربه ،وتنتهي هذه الصفحة بالسؤال عن السفر إلى خارج العراق والأماكن التي زارها الموظف!

وتستغرب عضو لجنة حقوق الإنسان أشواق الجاف من هذه الاستمارات ،وتؤكد إن المعلومات المطلوبة سلاح ذو حدين ،موضحة أن بعض المعلومات يمكن الحصول عليها من مصادر أخرى أكثر دقة ، مثل الحصول على ملكية السيارة ورقمها من دائرة المرور. وتشدد الجاف على ضرورة أن تقوم كل وزارة بدراسة ايجابيات وسلبيات المعلومات التي تطلبها من منتسبيها،لافتة إلى أن بعض المعلومات يمكن أن تسبب شكوكاً لدى الموظف ،لاسيما ان المعلومات الأمنية إذا خرجت من الوزارة يمكن أن تصل إلى الإرهابيين وتكون خطرا على حياة الموظف،داعية إلى تجنب الوزارات الحصول على مثل هذه المعلومات لأنها غير مدروسة علمياً وفوضوية وتؤثر على نفسية المواطن العراقي. وفي صفحة أخرى من الاستمارة الأمنية تسأل الموظف هل انتميت إلى حزب البعث ؟!وهل أجبرت على الانتماء أم كان برغبتك؟وفيما لو تعرض إلى ضغوط لتركه عمله ودراسته لأنه لم ينتم إلى الحزب ،وعن درجته الحزبية إن كان بعثيا ! وتضيف الصفحة : من هم زملاؤك في الجامعة ؟ وتضع عددا من الخطوط الفارغة أسفل السؤال وهو يعني حاجة الاستمارة إلى ذكر أكثر من ثلاثة أسماء من الزملاء! وتستمر بالسؤال عن الدورات التدريبية التي تلقيتها في الجامعة ،وهل كان من ضمنها التدريب على السلاح؟وما نوع السلاح؟وتنتهي الصفحة بسؤال غريب عن الفنون القتالية التي تتقنها،وتحدد بـ(الجودو،الكراتيه ،القتال بالسلاح الأبيض).

وتسخر النائبة أشواق من السؤال الأخير مرجحة أن تكون الوزارة تريد أن تنشىء فريقا رياضيا قتاليا ،وتضيف عضو لجنة حقوق الإنسان " إذا كانت الاستمارات أمنية ،فلماذا لم تخرج من مصدر واحد وهي مثلا رئاسة الوزراء ؟لماذا اقتصر الأمر على وزارات معينة دون غيرها ؟".

سؤال النائبة سرعان ما أجابت عليه بالقول " من الأفضل أن يفكروا –الوزارات – بحصر الفساد المالي والإداري في الدوائر الحكومية وإصدار بطاقات ذكية تعتمد على بصمة اليد أو العين لتوفير قاعدة بيانات حقيقية ومفيدة عن الموظفين بدل فوضى المعلومات وعدم معرفة إذا كان المنتسب يحصل على راتبين أو ثلاثة ويعمل في أكثر من دائرة"!

والصفحة الأخيرة في احد نماذج الاستمارات الأمنية تسأل الموظف ، هل أسرت في الحرب أم جرحت ؟وتنتهي بسؤال طريف "أي قناة فضائية تفضل "؟

من جانبه ينفي النائب عن التحالف الوطني علي شبر علم البرلمان بهذا الموضوع،مضيفا " لا يوجد مبرر للكثير من الأسئلة في هذه الاستمارات ،لاسيما وإنها خطيرة لو وصلت إلى أيدٍ إجرامية ".

ويشدد شبر على ضرورة أن تهتم الوزارات بإعداد إحصاء سكاني الذي توقف لأسباب سياسية ،بدل الاهتمام بالبحث عن معلومات شخصية لافائدة منها. ويشير بعض الموظفين في وزارة سيادية إلى أنها طلبت منهم ملء استمارة تسألهم عن القومية ،حيث يقول موظف في تلك الوزارة الذي فضل عدم ذكر اسمه لحساسية الموضوع " البعض من مدراء الوزارة رفض كتابة المعلومات لأن بينهم الكثير من القوميات غير العربية ،وهم توجسوا خيفة من كتابة قومياتهم لأنها تعرضهم للخطر لو سقطت بيد غير أمينة"! مؤكدا إن الموظفين مازالوا لايعلمون السبب من وراء هذه الاستمارات ؟! من جانبه نفى عضو لجنة الأمن والدفاع البرلمانية حامد المطلك علم اللجنة بوجود مثل هكذا استمارات أمنية ،مؤكدا أنهم لم يطلبوا من أي جهة توفير مثل هذه المعلومات .والحال أيضا مع وكيل وزير الداخلية لشؤون الاستخبارات حسين كمال الذي أكد في اتصال مع "المدى " عدم علمه بهذه الاستمارة الأمنية!

قانون مرتقب لحلّ أزمة السكن.. والبلاد تحتاج إلى ٢,٥ مليون وحدة

لجنة الاقتصاد تنتقد وزارة الإعمار وتؤكد: سنأخذ دورها في متابعة الملفّات العالقة

□ بغداد/ دعاء آزاد

تعتزم اللجنة الاقتصاد والاستثمار على تبنّي مقترح مقدم من بعض النواب، لحل أزمة السكن في العراق، مؤكدة حاجة العراقي إلى أكثر من مليونين و ٥٠٠ ألف وحدة سكنية.

عضو اللجنة الاقتصادية عبد الحسين عبطان قال في تصريح لـ(المدى) أمس إن المقترح الذي قدم لمجلس النواب لحل أزمة السكن كان بجهود خاصة من قبل بعض النواب ولم يكن بتشكيل لجنة خاصة لحلها ،وأشار إلى أن "مجلس النواب أظهر اهتمامه البالغ في حل أزمة السكن من خلال تقديم مقترحات عدة لحل هذه الأزمة من قبل النائب احمد الجلبي، وعدنان الجنابي وغيرهم وجمعت التواقيع الخاصة لذلك"، مضيفا إن "العراق بحاجة إلى نحو مليونين و٥٠٠ ألف وحدة سكنية مع مراعاة الزيادة المستمرة في نسبة السكان".

وأشار النائب عبطان إلى أن "اللجنة عقدت عدة اجتماعات لتهيئة وصياغة رؤية خاصة لحل أزمة السكن على أن تكون مقبولة لدى الجميع وسريعة التنفيذ، وستقدم إلى مجلس النواب حال الانتهاء منها للتصويت عليها وإحالتها إلى التنفيذ". وأضاف :إن "وزارة الإعمار والإسكان عمدت قبل أربع سنوات مضت إلى إنشاء مجموعة من المجمعات السكنية لكن مجموعها جميعا لا يزيد على ٣ آلاف وحدة ، وهذا قليل جدا مقابل حاجة البلد، وبالرغم من ذلك فإنها لغاية الآن لم توزع، مع وجود ملاحظات في عملية التنفيذ وآلية التوزيع". ويعاني العراق منذ عقود مضت من أزمة خانقة للسكن على الرغم من انتشار الأراضي الخالية الكبيرة في داخل المدن وخارجها ، لكن لم يتم استغلالها لغاية الآن في بناء وحدات سكنية بشكل يساعد في تقليل هذه الأزمة.بحسب رأي عدد من خبراء الاقتصاد. ومن المؤمل أن يكون للقطاع الخاص دور كبير في المقترح الذي يتبناه البرلمان حسب عبطان والذي زاد على ذلك "سنعتمد أيضا على الشركات الأجنبية أضافه إلى الدعم الحكومي وهذا سيحقق سرعه في إكمال المشاريع".

وأردف :إننا نقوم بدراسة المقترح من كافة الجوانب القانونية وكذلك من جانب الهياكل التنظيمية ونأخذ الاستشارات من الجهات المصرفية في إمكانية تحقيق بعض المواضيع الخاصة بالدراسة متوقعا أن تنتهي الدراسة خلال الأشهر الأولى من هذه السنة لتقدم إلى البرلمان لغرض إقرارها ،وكان من المقرر أن نقوم باجتماع موسّع الاثنين السابق لكن انسحاب العراقية أدى إلى تأجيله إلى الأربعاء المقبل . وأوضح: أنا غير متفائل بعمل الوزارات المعنية بالإسكان لأننا لم نجد حتى الآن حل لأزمة السكن الخانقة التي تمر بها البلاد إذ نحتاج إلى حلول سريعة.

وكان عضو اللجنة الاقتصادية عامر الفائز قد قال إن العام الحالي سيشهد تزايد الطلب على شراء العقارات مما سيؤدي إلى ارتفاع كبير لأسعار العقارات في العراق.

إحالة ٤١٩ مشروعاً في نينوى ضمن ميزانية تنمية الأقاليم

□ الموصل / نوزت شمدين

أعلنت محافظة نينوى إحالة جميع المشاريع ضمن خطة تنمية الأقاليم للعام ٢٠١١، وعددها ٤١٩ مشروعاً، وصلت مبالغها إلى أكثر من ٢٨٨ مليار دينار، وإن العديد من هذه المشاريع تم تنفيذها، والأخرى في طور التنفيذ، وأن نسبة التنفيذ المخطط لهذه المشاريع ٢٦,٩٪ والتنفيذ الفعلي بلغ ١٩,٢٠٪ . وقدم المحافظ خلال مؤتمر صحفي موجزاً عن المشاريع المحالة، مشيراً إلى أنها توزعت بواقع (٣٢)مشروعاً لصالح بلدية الموصل بمبلغ ٤٧,٦٦٨ مليار دينار، و(١٠٥)مشاريع لمديرية تربية نينوى بعد أن خصص لها مبلغ ٣١,٧٤٩ مليار دينار، وستة مشاريع لزراعة نينوى، وثلاثين مشروعاً لكهرباء نينوى، و(٤٥) لبلديات نينوى، ولطرق وجسور نينوى(٣)مشاريع، و (٦١) مشروعاً لمديرية ماء نينوى، و(٣١) مشروعا لمجاري نينوى، و(٣) مشاريع لمدرية الموارد المائية، و(٢٣)مشروعاً لمديرية صحة نينوى بمبلغ ٥٦,٧٣٠ مليون دينار، ومشاريع خاصة بالإدارة المحلية وصل عددها إلى (١١) مشروعاً بمبلغ تجاوز الـ ١٩ مليار دينار، و(٢٦) مشروعاً لمديرية اتصالات وبريد نينوى، بمبلغ زاد على ستة مليارات دينار، فيما خصص مشروع واحد لكل من دائرة الآثار وتراث نينوى، وديوان الوقف السني، وسكك حديد المنطقة الشمالية، ومديرية نقل الطاقة الكهربائية، ومديرية التصاميم الهندسية ومركز تكنولوجيا الحدود، وجامعة الموصل.وأكد المحافظ أن مشاريع مهمة سيجري تنفيذها ضمن ميزانية تنمية الأقاليم للعام ٢٠١٢، بعضها يتعلق بقطاع الكهرباء، كتنفيذ محطة تم الاتفاق مع وزارة الكهرباء أن تخصص لمحافظة نينوى، على أن تصرف مبالغ إنشائها من ميزانية المحافظة.وأشار إلى أن أكبر مشكلتين تواجهان نينوى هي الكهرباء والمنتجات النفطية، وأن المحافظة تسعى لإنشاء مصفى داخل نينوى، من اجل القضاء على أزمات المشتقات النفطية التي تظهر بين الحين والآخر. كون نينوى تعتمد بالكامل على ما يصلها من مصفى بيجي.وذكر المحافظ إن نينوى تحتاج إلى بناء أكثر من ١٠٠٠ مدرسة جديدة، وإنها استطاعت بناء ٢٨١ مدرسة خلال السنوات الثلاث الماضية، في حين لم تسمح الظروف ببناء أكثر من عشر مدارس بين عامي ٢٠٠٣ – و٢٠٠٩.وفي سؤال لمراسل المدى، عن عدم إدراج أي مشروع خاص بتطوير مطار الموصل، ولا سيما إن الأيام القليلة الماضية شهدت اضطرار طائرة تركية قادمة من اسطنبول على متنها ٢٥٠ مسافرا من أهالي الموصل، إلى التحليق ليلا نحو ساعة ونصف الساعة في الجو، لعدم تمكنها من الهبوط في المطار بسبب افتقاره إلى الأجهزة والمعدات لمواجهة ظروف جوية معينة، وعادت الطائرة أدراجها إلى اسطنبول، وتحمل المسافرون عناء ركوب طائرة أخرى أعادتهم إلى مطار أربيل.رد المحافظ بان هذه أمور يمكن أن تحدث في أي مطار في العالم، ومع ذلك فان وزارة النقل والمواصلات، كانت قد وعدت بخطة لتطوير المطار وتوفير الأجهزة اللازمة، لهذا لم يتم درج أي مشروع في هذا المجال، مع أن نينوى تظل بحاجة إلى مطار جديد، يلبي حاجة المواطنين.

جمعية رعاية البؤساء المستقلة تتكفّل فقراء عراق النفط والثروات

□ ميسان / رعد شاكر

أكد رئيس جمعية البؤساء المستقلة في ميسان إن الجمعية وفروعها المنتشرة في عدد من المحافظات الأخرى قدمت وما زالت تقدم منذ تأسيسها في منتصف العام ٢٠٠٣ المساعدات المالية والعينية لآلاف المعوزين من شتى الشرائح، وبين عبد الستار الشمري للمدى إن عدد الفقراء الذين تتكفل الجمعية مساعدتهم في محافظة ميسان وحدها يبلغ (١٠٢٠٠) عشرة آلاف ومئتي فرد فيما تجاوزت أعداد المعوزين الذين تساعدهم الجمعية في محافظة البصرة الـ (٧٠٠٠) سبعة آلاف يتيم وأرملة وفقير، عدا عشرات الآلاف الذين تتكفلهم فروع الجمعية في محافظات النجف وبغداد وديالى وصلاح الدين.

مشيرا إلى أن عدم إمكانية التمويل ومحدوديته دفعت الجمعية إلى غلق فروعها في محافظتي واسط وبابل.

الشمري لفت إلى أن مهام الجمعية في مجال مساعدة المعوزين متنوعة موضحا " نفذنا بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر مشروعا لتأمين مصدر دخل لعدد من العوائل الفقيرة عبر منحهم مبالغ تتراوح بين مليون ومليون ونصف المليون دينار لإقامة المشاريع الصغيرة المدرة للدخل، كما كنا حلقة الوصل بين عدد من المتبرعين والأيتام ضمن مشروع كفالة اليتيم حيث يقوم المتبرع بكفالة أحد الأيتام مع بقاء الأخير ضمن أسرته ويؤمن له مستلزمات العيش والدراسة لغاية تخرجه من الدراسة الإعدادية إضافة لقيام الجمعية وبالتنسيق مع الميسورين بمنح رواتب لمجاميع من العوائل المتعففة تتراوح بين ٥٠ – ٢٠٠ ألف دينار شهريا وبحسب وضع وعدد أفراد العائلة عدا عن إقامة ندوات توعوية تثقيفية بالانتخابات والدستور ودورات في محو الأمية " ونوه الشمري بقيام الجمعية بتقديم مساعدات لمجاميع من التلاميذ الأيتام والفقراء بالتنسيق مع إدارات المدارس في المحافظة ،مشيرا إلى أن مبالغ المساعدات المتنوعة التي وزعتها الجمعية على فقراء ميسان خلال عام ٢٠١١ فقط بلغت نحو ٨٣ مليون دينار ،لافتا إلى إن النسبة الأكبر من المعوزين هي من شريحة النساء (أرامل ومعوزات).

وفيما إذا كانت الجمعية تتلقى دعما من الجهات الحكومية أو الأحزاب والمؤسسات السياسية والدينية، نفى رئيس الجمعية ذلك بشكل قاطع متابعا "نحن منظمة من منظمات المجتمع المدني وعملنا تطوعي، يتمثل بتنفيذ بعض المشاريع الممولة من المنظمات الدولية المانحة إضافة لإيصال ما يقدمه المتبرعون من أموال نقدية وعينية إلى مستحقيها من الفقراء" وأفاد الشمري بأن من ضمن أعضاء جمعيته الذين يبلغ عددهم ٤٤ شخصا ، أطباء ومحامين يقدمون خدماتهم مجانا للفقراء بالتنسيق مع الهيئة الإدارية للجمعية، مشيرا إلى أن عددا من السياسيين حاولوا خلال فترات الدعاية الانتخابية لمجالس المحافظات والبرلمان أن يشتروا أصوات الفقراء مقابل المساعدات التي عرضوها على الجمعية! مفيدا "ولكن الجمعية رفضت ذلك ولم تساوم على حاجة المعوزين. شيء مؤلم أن ترى سياسيين معروفين يأتون للجمعية فقط أيام الانتخابات ويحاولون شراء أصوات الفقراء بالمساعدات، ما دفعنا لرفض تسلمها رفضا قاطعا" كاشفا للمدى انتساب كل من وزير الداخلية السابق جواد البولاني ورئيس هيئة المساءلة والعدالة السابق المرحوم علي فيصل اللامي للجمعية في عام ٢٠٠٤ كما يقول "لعلمكم لقد وقعت بيدي هذه هوية انتساب للسيد جواد البولاني للجمعية عام ٢٠٠٤ ،ولما صار وزيرا (لاشفته بعد ولا شافني)، كذلك انتسب المرحوم علي فيصل حمد اللامي لجمعيتنا في نفس العام ولما صار مسؤولا لهيئة المساءلة والعدالة نسى الجمعية وبعد ما شفناه ".